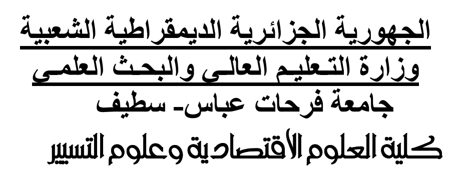



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التـعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي

حول



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الحوكمة العالمية مدخلا لإدارة الأزمة المالية الراهنة

من إعداد الباحث

من إعداد: الأستاذة :رقايقية فاطمة الزهراء

أستاذة مساعدة بالمركز الجامعي – سوق أهراس

zorafinance@yahoo.fr

الدكتور بومنجل السعيد

أستاذ محاضر بجامعة عنابة:bohm_engel2005@yahoo.fr)

بومنجل فتح الدين أستاذ مكلف بالدروس –كلية الحقوق – جامعة

قالمةfathboumendjel@yahoo.fr

عنوان المداخلة : الحوكمة العالمية مدخلا لإدارة الأزمة المالية الراهنة

ملخص :

إن عدم الوعي على واقع الملكيات أوجد ويوجد الهزات و التقلبات الاقتصادية المتلاحقة، ذلك لأن الملكيات ليست إما أن تتولاها الدولة أو القطاع الخاص بصورة مطلقة، فقد فشلت النظرية الاشتراكية (الشيوعية) في الاقتصاد لأنها جعلت الملكيات كلها حكرا على الدولة، إلى أن وصل بها الأمر إلى الانقراض، هذا وقد أخفقت الرأسمالية و هي في طريقها للانقراض، من خلال موتها ألسريري بعد استبعاد دور الدولة بشكل نسبي وبقاءها خارج السوق، في إطار حرية اقتصاد السوق و العولمة خاصة و أن مروجوها اعتبروها مذهبا واسع الطيف باستخدام أسس الهندسة المالية المنتقاة من فلسفة المذهب الاقتصادي الليبرالي، إلا أن الهزات المتتالية و الانهيارات المتسرعة ألزمتهم بالعودة إلى "البراغماتية" لتغيير قواعد اللعبة التي تقودها الرأسمالية المتوحشة التي انهارت بقاياها مع بوادر انهيار الأسواق المالية الأمريكية، و رغم ما تم وضعه من خطط لإنقاذ النظام الاقتصادي الرأسمالي فقد أعتبر كتخدير و مسكنا للآلام لبعض الوقت، على اعتبار أن أسباب الانهيار تحتاج إلى معالجة الجذور وليس ترقيع الأغصان . و بذلك فنحن بحاجة إلى حوكمة جديدة لتفادي إخفاقات النظام العالمي الحالي على أساس مجموعة من المبادئ والمنظمات والعمليات التي تساعد العالم في معالجة المشاكل التي تولد نتائج وتأثيرات تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

كلمات مفتاحيه : الأزمة المالية ، الرهن العقاري ، التوريق ، الحوكمة ، الترشيد

Abstract:

The lack of awareness of reality, the properties are created tremors and rapid fluctuations, because the property is not owned by either the state or the private sector in absolute terms, have not the theory of socialism (communism) in the economy because it made all the exclusive property of the state to be attained by the extinction, which has failed and capitalism is in danger of extinction through clinical death after exclusion of the role of the state in relation to remain outside the market and, in the context of free market economy and globalization, in particular, and that they consider a bit pushed a broad spectrum of life and use of financial engineering foundations of the philosophy of the doctrine of liberal economic selection, but the successive aftershocks and landslides forced them to return to the haste "pragmatism" to change the rules of the game, led by the savage capitalism that collapsed with the remains of the signs of the collapse of U.S. financial markets, and despite what has been his plan to save the economic system capitalist has to take it home to the pain for some time, because the reasons for the collapse need to address the roots and branches are not tinkering.

So we need a new governance to avoid the failures of the current world order, based on a set of principles, processes and organizations that help the world solve the problems that generate results and implications go beyond the limits of a single country.

Keywords: financial crisis, mortgage, securitization, corporate governance, streamlining governance, streamlining

المقدمـــة :

الزوبعة المالية التي عصفت بالسوق الأمريكية و انتقلت عدواها بشكل هستيري إلى بقية الأسواق العالمية جعلت بعض التصورات تتوقع دخول الاقتصاد العالمي في نفق مظلم من الركود تتبعه حالة من الكساد الاقتصادي طويلة المدى، و التي يمكن أن تتحول إلى انهيار عالمي. و في خضم تلك الظروف و الأوضاع المزرية أصبح من المستحسن إبطال قواعد اللعبة الرأسمالية و تظهر أولوية الاقتصاد القومي على اقتصاد

السوق مع أهمية دور الدولة كراع لمؤسساتها، بعد عجز قوى السوق ولوحدها عن تصحيح الخلل الذي شهدته الأسواق المالية، خاصة مع اهتزاز قدسية الفكر الرأسمالي و انهيار بقايا نظرية الحرية الاقتصادية التامة على يد كبرى اقتصاديات العالم ،على اعتبار أن الأسواق المالية العالمية اليوم بحاجة ماسة إلى ضوابط لترشيدها .

وعلى ضوء ذلك تنطوي إشكالية الورقة البحثية على التساؤلات التالية :

1 –ما هي الأسباب الجوهرية وراء أزمة النظام المالي العالمي ؟

2 –هل من المحتمل أن يدخل العالم في نفق من الكساد تقوده الرأسمالية و أدواتها ؟

3 – هل تكشف الأزمة المالية الراهنة عن الموت ألسريري (احتضار) للنظام الاقتصادي الرأسمالي بعد دفن النظام الاشتراكي ؟

4– هل هناك مخرجا من الأزمة المالية الراهنة ؟

فملخص الكلام نتساءل عن مستقبل المذهب الليبرالي و نظامه الرأسمالي بعد زعزعة قيمه المقدسة، هذا ما سيتم الإجابة عليه في الورقة البحثية التي تحتوي على ثلاثة محاور متكاملة:

المحور الأول : تراجع قواعد اللعبة الرأسمالية أمام تداعيات الأزمة المالية الراهنة

المحور الثاني : كيف تؤدي الروابط إلى إذكاء الحريق ؟: انتقال الضغط المالي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات العربية

المحور الثالث : الحوكمة العالمية أحد التدابير العلاجية لأوجه القصور النظمية

المحور الأول : تراجع قواعد اللعبة الرأسمالية أمام تداعيات الأزمة المالية الراهنة.

كان قد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، باعتباره يعتمد على أسس و مبادئ تتنافى تماما مع فطرة الإنسان ومع أحكام الشريعة الإسلامية، و من جهته تنبأ العديد من مناصري النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لارتكازه على أسس تتنافى مع الأخلاق و القيم الشرعية، خاصة و أنه يقوم على الاحتكار ، المقامرة ،الربا التي تقود إلى عبادة المال و سيطرة الدائنين على المدنيين مع ما تسببه من أثار اقتصادية و اجتماعية مدمرة .

1–مضمون و أبعاد الأزمة المالية الراهنة:

الأزمة المالية التي يعيشها الاقتصاد العالمي منذ شهر أوت سنة 2007 تعتبر الأعنف و الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعد عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها أو حتى التخفيف و بشكل فعال وسريع من انعكاساتها ،فخطورتها مرتبطة بانطلاقها من إحدى دول قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، – الولايات المتحدة الأمريكية – (اقتصادها يبلغ حجمه 14 تريليون دولار و تجارتها الخارجية تتجاوز 10% من مجمل التجارة العالمية)(1) ، كما تحتل سوقها المالية موقع الريادة و القيادة للأسواق المالية العالمية، و بحكم الارتباط و التشابك لتلك الأسواق كإحدى تداعيات العولمة انتقلت العدوى بسرعة أكبر من سوق لأخر .

1-1-تحليل المسببات الجوهرية للأزمة المالية العالمية :

يعتبر تشخيص أهم مسببات و جذور الأزمة منطلقا أساسيا لتقديم الحل السليم و الأمثل ، خاصة و أن هناك العديد من رواد الاقتصاد العالمي الذين تنبئوا بتلك الانهيارات من خلال تأكيدهم على ارتكاز النظام الاقتصادي العالمي الجديد على قواعد ومبادئ تؤدي إلى انهياره، هذا كما أشار له موريس أليه (Maurice Allais) " أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم و القواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"(2) و يرجع تطبيق أسس الهندسة المالية المنبثقة من خلفية المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر السبب فيما حصل، على اعتبار أن تطبيقها يمثل فقاعة تظهر هنا و هناك، لتسمح عملية تدحرج كرة الثلج بالزيادة من تدحرجها و تدعيم أثارها التي قد تمتد إلى المرجع الفكري للمذهب الاقتصادي و يتضمن هذا التأصيل الأسس التالية :

1-1-1-الربا:

حيث يرتكز النظام المالي الوضعي على نظام الفائدة أخذا و عطاء في إطار منظومة المتاجرة بالديون ،مما ترتب عن ذلك تركز الأموال في يد فئة قليلة يمكنها السيطرة على الثروة لقاء العبء و الظلم الذي يتحمله المقترضين ، كما يعتمد النظام المالي ألربوي على أسلوب إعادة جدولة الديون (3)،مما يترتب عنه أعباء إضافية على المدين الذي عجز على تسديد القرض الأول لارتفاع سعر الفائدة (4) ، ولقد ارتبطت بوادر الأزمة بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من طرف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سنة 2004، مما ترتب عنه الزيادة في أعباء القروض العقارية بزيادة خدمات الديون و تسديد الأقساط، و استفحلت الأزمة بحلول النصف الثاني من سنة 2007 بتوقف عدد كبير من المدينين عن تسديد التزاماتهم المالية ، على اعتبار أن الربا عنصر خفي محفز على ارتفاع معدلات التضخم و بالتالي فيه إضرار بالنظام العالمي و استغلال على المستوى الكلي و العالمي.

1-1-2-آلية التوسع بالدين :

حيث استفحلت ظاهرة توريق الديون –- titrisation – على المستوى الدولي و خاصة على مستوى مصارف الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الثمانينات ، فالتوريق يهدف إلى تحويل قروض الدول و المشروعات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان (5)، هذا كما يعتبر أسلوب بطاقات الائتمان دون رصيد (السحب على المكشوف)، التي تصدرها المؤسسات المالية لعملائها للحصول على قرض و دفع قيمة مقتنياتهم من أهم آليات خلق الائتمان بشكل ربوي، خاصة عند تأخر المدين عن تسديد ما سحبه، مما يترتب عنه الرفع معدلات الفائدة حتى يتم الحجز عليه أو رهن ممتلكاته ، إضافة إلى ذلك تلعب التسهيلات الائتمانية و المغالاة في تقديمها من طرف مؤسسات الوساطة المالية دورا محفزا في زيادة الدين ،باعتبارها من ضمن الخدمات المصرفية على أساس الإغراء الممتزج بآليات الغرر و الجهالة و التدليس، حيث يمنح بموجبها صاحب الحساب رصيدا بحدود معينة يمكنه السحب من خلاله بمعدل فائدة محددة ،و التي ترتفع عند ظهور المخاطر ليتحمل بموجبها المقترض معاملات الظلم و الأعباء المثقلة .و يترتب عن آلية التوسع في الدين انعكاسات سلبية للمدين و الدائن ،باختلال اجتماعي و ارتفاع حدة الفقر و معدلات التشرد لقاء الاختلال في توازن البنوك الربوية بانخفاض ربحيتها و نقص سيولتها .

1-1-3-تداول الرهن :

وذلك بالتصرف بالرهن بيعا و شراء عند قيام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض و الشراء دينا ثم القيام برهن ما تم شراؤه للحصول على المزيد من السيولة، ولقاء ذلك يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات دين و هكذا و يترتب عن ذلك سلسلة مديونية غير منتهية(6) .

1-1-4-النتائج في السلوك

و كنتيجة لاستخدام تلك الأدوات شاهد المجتمع انتشار الفساد بمختلف صوره و التوسع في الإنفاق و كان التركيز على المعاملات الصورية.

1-1-4-1- انتشار الفساد بمختلف صوره :

حيث يمثل الفساد و الأساليب غير الأخلاقية فيروس النظم والمعاملات الاقتصادية ،و تتعدد أدواته من تعامل صوري (وهمي)، تلاعب في الأسعار، احتكار، مقامرة، ربا، استغلال، شائعات، غش و تدليس، ظلم.........و تتبلور نتائجه على صعيد المجتمعات و النظم بانتشار الثورات الاجتماعية و فساد الأسواق و مختلف السياسات(7).

1-1-4-2- التوسع في الأنفاق :

حيث ترتكز الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على المزيد من الإنفاق الاستهلاكي و لو ترتب عنه توجه المستهلك نحو التبذير و الإسراف ،من خلال خلق الطلب مما يتطلب ذلك إيجاد المزيد من الموارد لتغطية المتطلبات غير المنتهية(8) ،و لقد ظهرت بوادر الأزمة المالية الحالية نتيجة للمغالاة في الإنفاق الأمريكي العسكري على الإرهاب و العراق و أفغانستان (9)،مما يعني ذلك مدخلا للأزمات المدمرة و البقاء في حلقة مفرغة .

1-1-4-3- التركيز على المعاملات الصورية (الوهمية) :

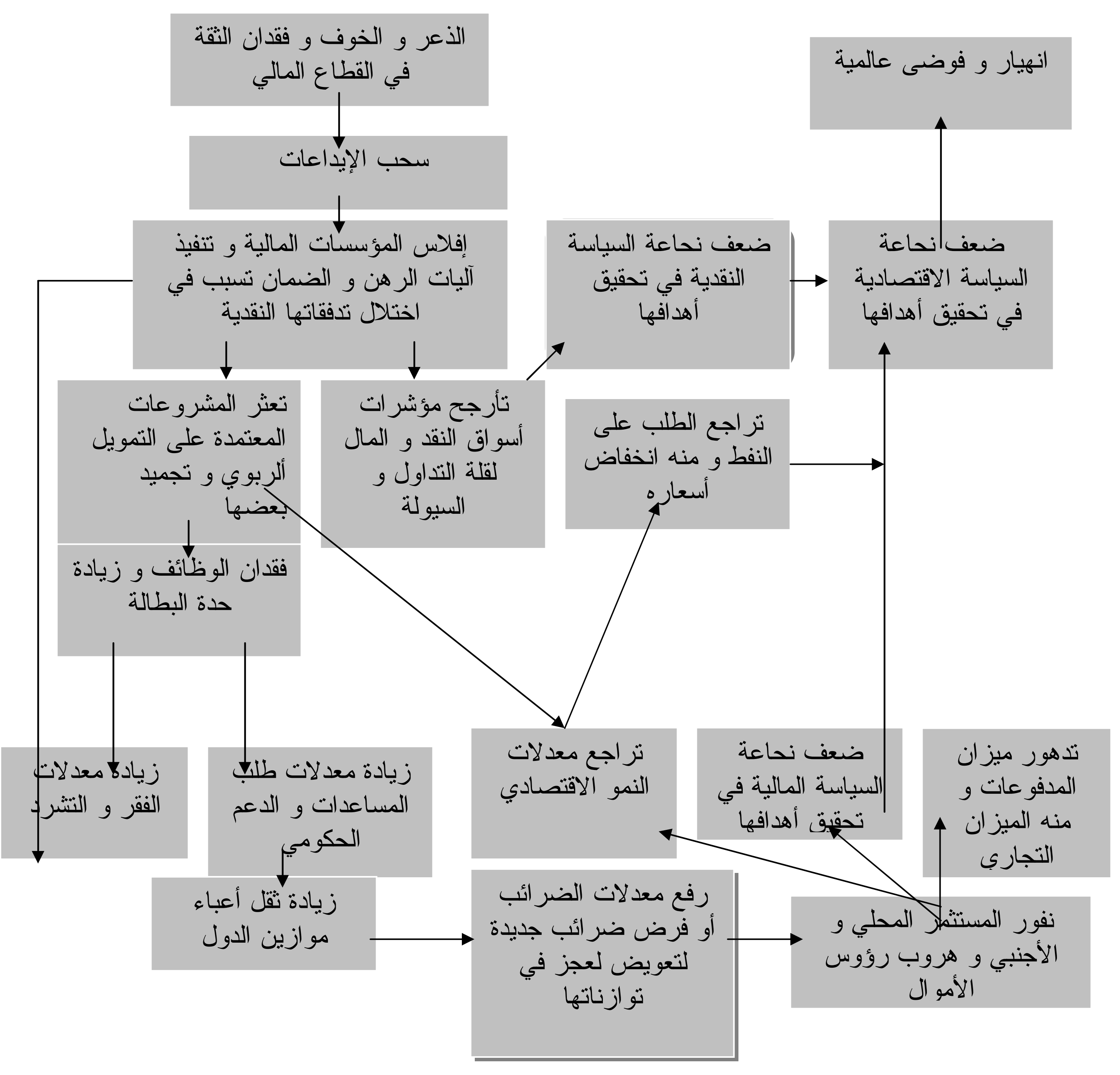
حيث يرتكز نظام المعاملات في الأسواق المالية لنظام المالي العالمي على المستحدثات (المشتقات المالية) و التي تقوم على المعاملات الصورية الورقية الشكلية و لا ينتج عنه أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات فهي تقوم على المقامرة ، المراهنة التي تعتمد على الحظ و القدر، خاصة و أن مثل تلك المعاملات تعتمد على الائتمان من المصارف و عند حدوث إختلالات في الأسواق المالية تنتقل العدوى إلى المصارف و العكس صحيح . كما أن إفراط المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني ترتب عنه زيادة عدد المدينين ،و منه حجم المخاطر عند عجز هؤلاء عن التسديد .(10)

و بذلك فالزوبعة المالية التي عصفت بالسوق الأمريكية تعتبر إحدى أعنف و أخطر الأزمات التي ضربت النظام المالي الرأسمالي، فقد بدأت بانفجار فقاعة القروض الرديئة ، إلى ذوبان قطاع العقارات الأمريكي و إنتهاءا بإفلاس كبرى المصارف العالمية ، وبحكم الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي و الاقتصاد الأوروبي و الأسيوي و بقية دول العالم ، انتقلت العدوى و بشكل هستيري مما جعل الأزمة تكشف عن الخلل الكبير في أسس النظام الرأسمالي العالمي (11)،كما أنها هزت أقدس أسس الفكر الرأسمالي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على اعتبار أن مناصرو قواعد اللعبة الرأسمالية اعتبروها مذهبا واسع الطيف لكن تداعيات الأزمة ألجأتهم بالعودة إلى البراغماتية لتغيير قواعد اللعبة

2- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي :

و يمكن تمثيله بالمخطط أدناه

أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي



المصدر : من إعداد الباحثيـــن

عموما فقد تباينت و تفاوتت التوقعات بخصوص التطورات المحتملة للأزمة المالية الراهنة و تداعياتها ، فمنظور يرى أن المرحلة الصعبة قد انتهت و أن الاقتصاد العالمي سيتعافى و أن السياسات النقدية للدول يمكنها المساهمة في حدوث تأثير بسيط على الاقتصاد العالمي ، كما أن هناك تصور أخر يرى أن الأزمة ستمتد لفترة أطول حتى سنة 2010 أو أكثر ليترتب عنها دخول الاقتصاد العالمي في نفق مظلم من الركود يتبعه حالة من الكساد الاقتصادي طويلة المدى(12) ، فالأفق العالمي يزداد كآبة و خطورة لتنبأ باندلاع حرب عالمية ستكون مالية بتداعياتها المؤلمة و المكلفة ستسمح بتخفيض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وستحمل

انعكاسات بعيدة المدى على السياسات و السلام العالمي، و بذلك فوضع تصور دقيق لمستقبل الاقتصاد الأمريكي و العالمي مرهونا بطبيعة المرحلة التي يمر بها ومدى التغير والاستقرار في أسعار المساكن و مقدرتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المرتبطة بالرهون العقارية.

المحور الثاني : كيف تؤدي الروابط إلى إذكاء الحريق ؟: انتقال الضغط المالي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات العربية

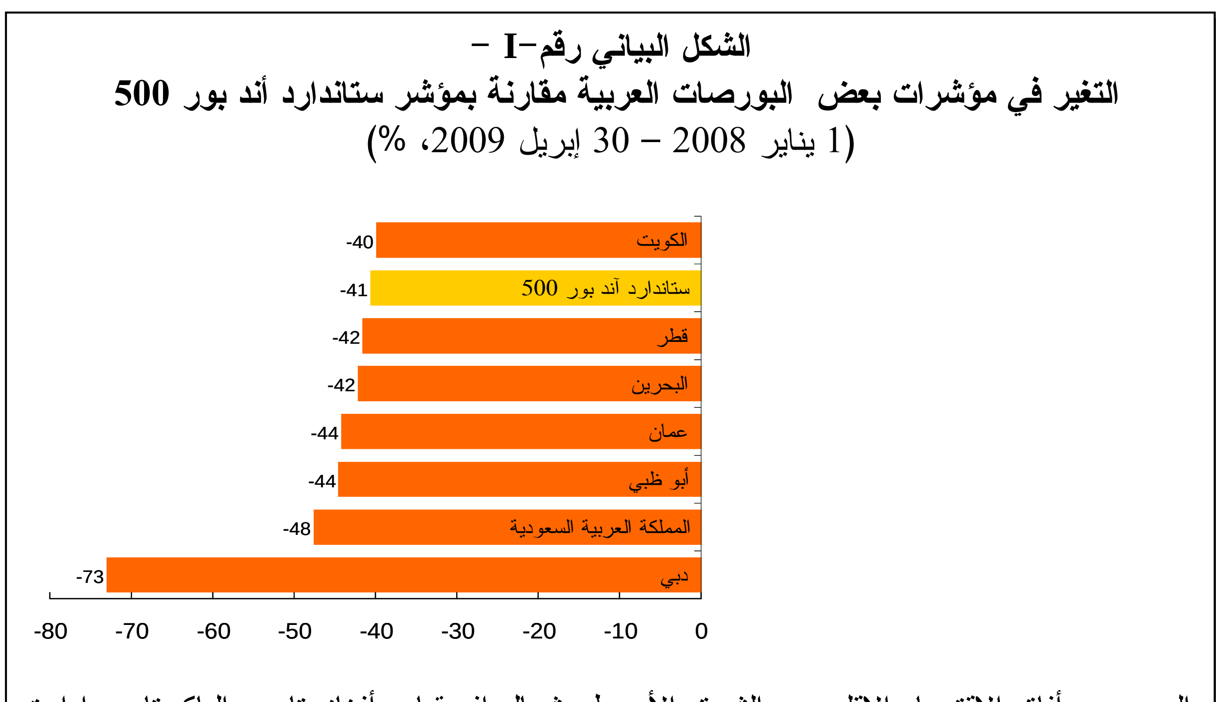
تحولت الأزمة ، التي بدأت ملامحها تتضح في صيف 2007 كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة ، إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل. ولقد أطاحت الأزمة بمجموعة من البنوك وبيوت المال العتيدة التي كانت مثالا للانضباط المالي والصمود في السابق . وانخفضت البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية بمعدلات غير مسبوقة منذ أيام الكساد العالمي الكبير، ولقد اضطرت بعض الحكومات للتدخل. ولجأت دول أخري ذات الاقتصاد الصغير (مثل أيسلندة ، وباكستان) إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس. وهكذا انتقلت الأزمة من النطاق المالي إلى الاقتصاد الحقيقي مع تأثر حجم الطلب العالمي الكلي، وانخفاض حجم الصادرات . وأدى هذا بدوره إلى انخفاض غير مسبوق في أسعار المواد الخام والسلع الصناعية كافة.

1- تداعيات الأزمة المالية العالمية على بعض الأسواق في الاقتصاديات العربية :

تأثرت معظم الدول العربية، التي تعتبر جزءا من الاقتصاد العالمي، بالأزمة بصور مباشرة وغير مباشرة، عبر العديد من الآليات لتشمل :

1- التأثر على أسواق المال و النقد :

أظهرت الأزمة الأخيرة أن أولى آليات ألعدوي المالية تتم من خلال أسواق المال وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. و يرجع ذلك لانفتاح البورصات ووجود استثمارات أمريكية في الخارج، واستثمارات أوروبية وأسيوية في أمريكا- بما في ذلك مديونيات هائلة للحكومة والشركات الأمريكية من قبل مؤسسات أجنبية. ولم يختلف الحال كثيرا عن ذلك في بعض الدول العربية حيث تطابق الانخفاض في أسواقها المالية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى ، من خلال التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة(13) ، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة. وبالمقابل نجد أن أسواق المغرب العربي، لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة الحالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية.(أنظر الشكل أدناه)



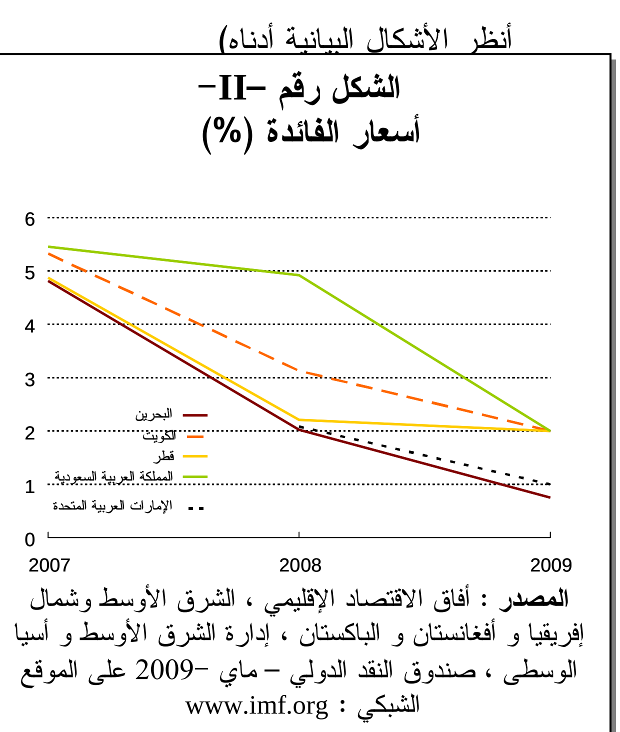
الشكل البياني رقم-I -

التغير في مؤشرات بعض البورصات العربية مقارنة بمؤشر ستاندارد أند بور 500

(1 يناير 2008 – 30 إبريل 2009، %)

المصدر : أفاق الاقتصاد الإقليمي ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان و الباكستان ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي – ماي -2009 على الموقع الشبكي : www.imf.org

هذا مع ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية و خاصة من كبار المستثمرين الأجانب نتيجة للذعر غير المنضبط، و لقد سبب لها ذلك خللا في حركة التدفقات النقدية والمالية وارتباكا ملحوظا في استقرار معاملات و مؤشرات البورصات العربية (14)،مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا دون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية في البنوك والمصارف المركزية العربية. و رغم التيسير النقدي بتخفيض معدلات الفائدة للإقراض لكن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ظل في تدهور إلى سنة -2010(أنظر الأشكال البيانية أدناه)



الشكل رقم -II-

أسعار الفائدة (%)

المصدر : أفاق الاقتصاد الإقليمي ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان و الباكستان ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي – ماي -2009 على الموقع الشبكي : www.imf.org

الشكل رقم -III-

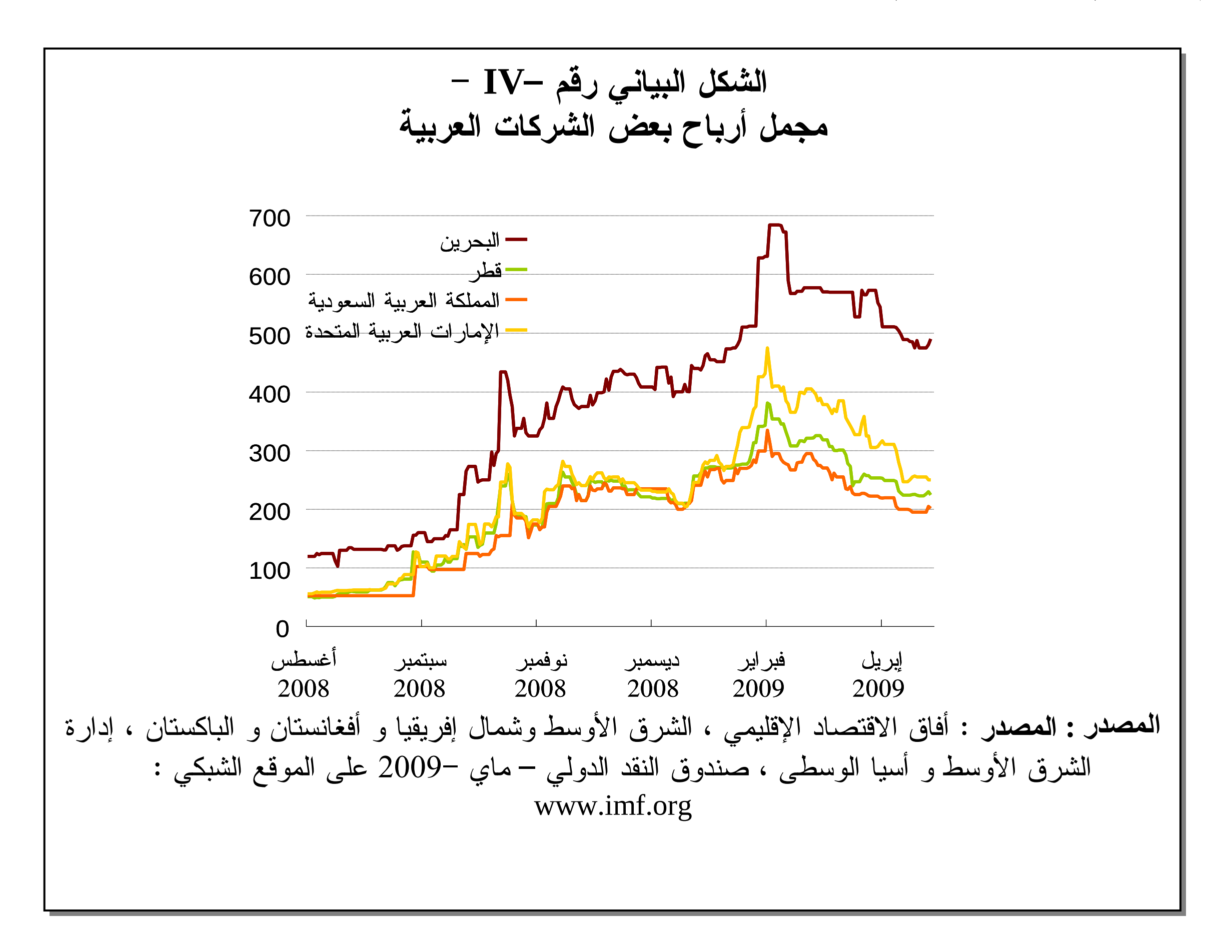
حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص

20
15
10
5
2005 2006 2007 2008 2009 201

المصدر : أفاق الاقتصاد الإقليمي ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان و الباكستان ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي – ماي -2009 على الموقع الشبكي : www.imf.org

و من جهتها قامت العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.(أنظر الشكل أدناه)

الشكل البياني رقم –IV –
مجمل أرباح بعض الشركات العربية

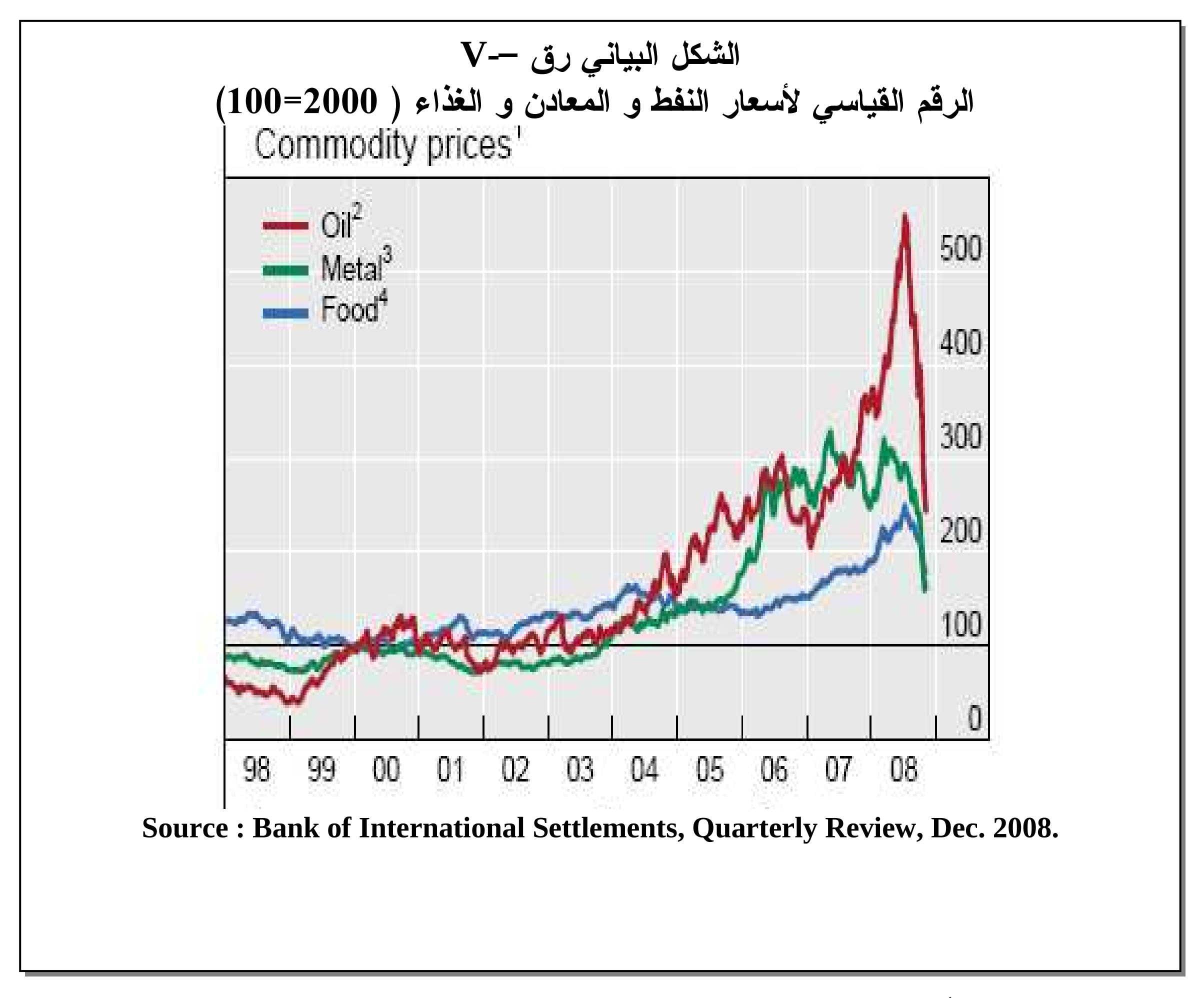


المصدر : المصدر : أفاق الاقتصاد الإقليمي ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان و الباكستان ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي – ماي –2009 على الموقع الشبكي : www.imf.org

و لقد تزايدت المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

2– التأثر على أسواق السلع والخدمات:

سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع، و انخفاض الائتمان المصرفي. هذا وقد فقد النفط ما يزيد على ثلثي ثم النصف من سعره خلال أشهر قليلة.،كما تراجعت أسعار الحبوب والسكر والزيوت وغيرها من المواد الغذائية، ومع تراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصاديات الصناعية تراجع الطلب على الحديد والأسمنت ومواد البناء عموما مما أحدث فائضا مفاجئا في العرض، بعد ندرة . كما يوضحه الشكل أدناه.


الشكل البياني رق –V

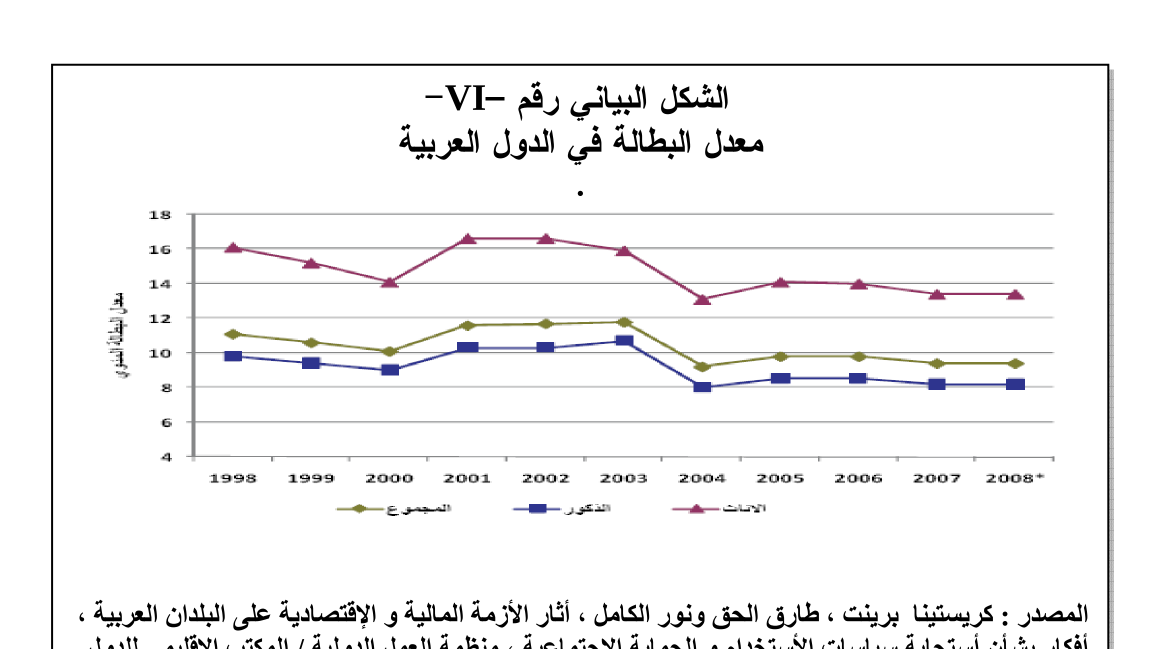
الرقم القياسي لأسعار النفط و المعادن و الغذاء (2000=100)

Source : Bank of International Settlements, Quarterly Review, Dec. 2008.

ومن جهتها شهدت أسواق الخدمات تدهورا محرجا من خلال الانخفاض الكبير في الطلب على خدمات بصفة عامة (خدمات النقل و السياحة ....).

3- التأثر على سوق العمل :

من المتوقع أن تؤدى هذه الأزمة إلى التأثير على أسواق العمل الوطنية بصورة متباينة(أنظر الشكل البياني أدناه). وقد يؤدى الضغط الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم مشكلات البطالة إلى ارتفاع نسبة الجرائم المالية وجرائم العنف في الوطن العربي .


الشكل البياني رقم –VI–

معدل البطالة في الدول العربية

المصدر : كريستينا برينت ، طارق الحق ونور الكامل ، أثار الأزمة المالية و الإقتصادية على البلدان العربية ، أفكار بشأن أستجابة سياسات الأستخدام و الحماية الاجتماعية ، منظمة العمل الدولية / المكتب الاقليمي للدول

ومما يزيد من حرج موقف الدول العربية اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية. وتقدر نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي (مقاسا بنسبة التجارة الخارجية العربية إلى إجمالي الناتج المحلى للدول العربية وفقا لبيانات عام 2006 بحوالي 80%)، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية العربية نحو 1032.6 مليار دولار خلال عام 2006، وبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية 1291.4 مليار دولار خلال العام نفسه . فالقلق النفسي الشديد الذي أصاب كل البشر وبصفة خاصة العرب من هذه الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات .

هذه الآثار وغيرها تثير التساؤل ما المخرج من الأزمة ؟

المحور الثالث : الحوكمة العالمية أحد التدابير العلاجية لأوجه القصور النظمية

لقد برز خلال الأزمة ووسائل مجابهتها حاجة ماسة إلى الشفافية في إدارة الاقتصاد الوطنية وأسواق المال فيها أكثر مما هو متوفر حاليا ، كما أن المزيد من حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة على اعتبار أن الحوكمة والشفافية أصبحتا من أهم أدوات الإدارة الحديثة التي لا يمكن الاستغناء عنهما كما إنهما عنصرا الأمان لأي اقتصاد.

والأهم من ذلك إعادة النظر في خيارات التنمية وأولوياتها وفى معايير الاستثمارات للأمان والربحية والاستدامة ، وقد سقطت صروح مالية عالمية لم يكن يشك في جدارتها وكفاءتها بأية صورة كما أن الصورة المثالية لشركات التقويم والمراجعة الحسابية العالمية اهتزت، بل إن الشكوك زعزعت واحدة من أركان النظام الليبرالي وهو الاحتكام إلى سعر الفائدة كمنظم رئيسي للأسواق ، وأن الأسواق إذا تركت دون تدخل فهي قادرة لوحدها على تصحيح الخلل . و بذلك فنحن بحاجة إلى حوكمة جديدة لتفادي إخفاقات النظام العالمي الحالي على أساس مجموعة من المبادئ والمنظمات والعمليات التي تساعد العالم في معالجة المشاكل التي تولد نتائج وتأثيرات تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

1- النهج العالمي للتعامل مع الأزمة المالية العالمية :

اتفقت جميع دول العالم و جل البنوك المركزية العالمية في آليات الخروج من الأزمة المالية العالمية بضخ السيولة في الأسواق و المصارف ،(pompage des liquidités des banques et des marchés)، لضمان استمرارها في عملية منح القروض تخوفا من الدخول في حالة كساد عالمي مع ضمان تدفق الودائع إليها ، كما لجأت معظم البنوك إلى تخفيض أسعار الفائدة للإقراض ،فقد اعتمدت خطة إنعاش و دعم الاقتصاد الأمريكي لمواجهة الاضطرابات المتنامية في الأسواق المالية على تخفيض أسعار الفائدة إلى حوالي 1.5% و ضخ حوالي 700 مليار دولار في مختلف شرايين الاقتصاد الأمريكي ، إضافة إلى القيام بتخفيضات ضريبية بحوالي 145 مليار دولار لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي هذا مع رفع مخصصات وزارة الدفاع في الموازنة العامة للدولة من 479.5 مليار دولار سنة 2008 إلى 515.4 مليار دولار سنة 2009(15) ومن جهتها قامت بنوك أوروبية و أسيوية بإجراءات مشابهة ،كما توجهت بعض المؤسسات المالية و كبار المساهمين بدعم ومحاولة إنعاش مؤسسات مالية و عقارية بالولايات المتحدة الأمريكية .

ورغم تلك الإجراءات لكن عدم الاستقرار لا يزال يسيطر على الأسواق العالمية، من خلال استمرار التدني في المؤشرات الاقتصادية الكلية بألو. م أ ،مع استمرار مشكلة الائتمان خاصة مع استمرار المشاكل المتعلقة بانخفاض أسعار المساكن، مما جعل العديد من الخبراء و استنادا إلى الإحصائيات يتوقعون مؤشرات الركود و التوقف للاقتصاد الأمريكي بعد مروره بفترات من النمو السلبي و الذي ستكون له تداعيات كارثية على مجمل الاقتصاد العالمي .

كما أن مثل تلك الخطط الإنقاذية تؤكد على انهيار أهم قواعد و عقائد النظام الاقتصادي الرأسمالي المعتمد على حرية السوق و عدم تدخل الدولة ليصبح بذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي في موت سريري بعد دفن النظام الاشتراكي .

فمهما تعددت و تنوعت الإجراءات العالمية في صورة خطط لمحاولة إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي ،فهي تعتبر كتخذيرا و مسكنا للآلام لفترة معينة على اعتبار أن مسببات الانهيار تحتاج لتشخيص و معالجة الجذور و ليس ترقيع الأغصان **(16)**، خاصة وأن تلك الخطط لا تسمح بتغطية كل الديون المتعثرة كما تثقل موازين الدول بأعباء إضافية .و بذلك فقد كشفت الأزمة المالية الراهنة على خصوصية النظام الرأسمالي العالمي من خلال :

- أظهرت الأزمة وجود خلل في النظام الرأسمالي العالمي حيث كان سابقا يقوم على أساس الرأسمالية التجارية ثم تحول إلى الرأسمالية الصناعية ثم تحول ألان إلى الرأسمالية المالية.
- تراجع دور مؤسسات الاقتصاد الحقيقي و أصبحت البنوك و المؤسسات المالية الضخمة و أسواق الأسهم و السندات الدور الأكبر في زيادة الثروات ، حيث قدر حجم الإنتاج العالمي من السلع والخدمات ب 48 تريليون دولار ، أما حجم الأموال المتداولة في الأسواق المالية فيبلغ 144 تريليون دولار .
- إنشطار النظام المالي والنقدي عن النظام الانتاجى .
- غياب آليات الرقابة عن المؤسسات المالية .
- هزت هذه الأزمة أقدس أقداس الفكر الرأسمالي وهو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

و بذلك تعكس ديناميكية الأزمة أوجه القصور التي ينطوي عليها رفع الضوابط المالية على الصعيدين الوطني والدولي، واستمرار الاختلالات العالمية، وعدم وجود نظام نقدي دولي، وعمق أوجه عدم الاتساق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية العالمية أي أنها أظهرت بجلاء أن عولمة الأنشطة التجارية والمالية تستدعي تعاوناً وتنظيماً عالميين . إلا أن الآثار المترتبة على حل هذه الأزمة وتلافي تكرارها تتجاوز نطاق التنظيم المصرفي والمالي وتطرح السؤال حول كيفية إحياء تعددية الأطراف وتوسيع نطاقها في عالم ماض في العولمة.

2- الحوكمة الوطنية و العالمية طوق النجاة للاقتصاديات العربية في ظل الأزمة العالمية:

الأزمة المالية العالمية الحالية على الرغم من أنها التهمت الجزء الأعظم من الثروات المكدسة في الصناديق السيادية العربية التي جمعها من فوائض مبيعات الثروات النفطية طيلة العقود الأربعة الأخيرة والمستثمرة في أمريكا إلا أنها لم تضرب اقتصاديات الدول العربية بعد بشكل جدي برغم من أن المؤسسات المالية لهذه الدول خسرت في شهر واحد فقط 250 مليار دولار.

يتعين على الدول العربية من اجل إنقاذ ما بقي من ثرواتها وتجنيب اقتصادياتها كوارث محققة في حالة استمرار الأمور على ما هي عليه ينبغي عليها الالتزام بإجراءات حوكمة المؤسسات بما يضمن استقرار النظام المالي في المنطقة والحفاظ على سلامته في مواجهة الأزمة المالية العالمية بمعنى وضع أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين وإعادة الهيكلة وتوسيع نطاق السلطات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية لتشمل المصارف الاستثمارية وشركات الوساطة المالية غير المصرفية ومراجعة التنظيمات التي تحكم عمل وكالات التصنيف الائتماني وإصلاح اطر إدارة الأخطار ومنع تسبيل المحافظ الاستثمارية.

فتعزيز دور الحوكمة يكون عبر تطبيق الأطر المؤسسية وتطويرها وتحسين معايير الإفصاح والشفافية وفرض سيادة القانون لأن إهمالها يجعل المجازفة كبيرة بالنسبة لأسواق الأسهم والائتمان(17)

وفي ظل تداعيات الأزمة المالية، تتجلى الضرورة الملحة للتعامل مع قضايا حوكمة الشركات الآتية، وذلك على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال :

1- توسيع نطاق الصلاحيات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية بحيث تشمل المصارف الاستثمارية، وشركات الوساطة المالية ذات الصلة (غير المصرفية).كما أن هناك ضرورة لمراجعة دور وصيغة التنظيمات الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني.

2- إصلاح أُطر وإجراءات وممارسات تطبيق إدارة المخاطر من أجل تصحيح مواضع الخلل التي كشفت عنها الأزمة المالية(18).

3- ربط مكافآت المسؤولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد، ومستوى المخاطر بالنسبة للشركة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين مع إخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم.

4- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات، لاسيّما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، الذين يجب أن يبقوا على اطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي ليتمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، كما يمكن أن يخضعوا إلى التدريب عند الضرورة ،هذا عى مجالس الإدارة إجراء تقييم سنوي لأداء أعضائها الذين يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المساهمين.

5- تعد الحوكمة والمحاسبة على مستوى الهيئات التنظيمية من الأساسيات المهمة، وينبغي على المنطقة اعتماد وتطبيق التوجيهات السارية بشأن الممارسات الجيدة، كما يدعو إليها "بنك التسويات الدولية" و"المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية".(19)

6- التمويل الإسلامي يعد مكمّلاً عملياً وموثوقاً للتمويل التقليدي، وقد أبدى التمويل الإسلامي حتى الآن مقاومة كبيرة للأزمات المالية والمصرفية، وذلك نتيجة لترتيبات مشاركة المخاطر والتركيز على الممارسات الأخلاقية في الاستثمار. ويتعين على مؤسسات التمويل الإسلامي مواصلة تحسين حوكمة الشركات لديها من خلال التركيز تحديداً على حقوق الإفصاح لأصحاب الحسابات الاستثمارية، ودور الهيئات التشريعية ودمجها ضمن هيكلية حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية

7- يكتسب وجود أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين والإعسار، وتطوير أُطر قوية للإنقاذ وإعادة الهيكلة أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة. واستناداً إلى الدراسة التي أجريت حول الأطر والممارسات السارية في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، فإن تحديث هذه الأطر يعد من الأولويات المهمة من أجل تسهيل إنقاذ وإعادة هيكلة الشركات القادرة على الاستمرار والتي تواجه ضائقة مؤقتة أو محتملة. وينبغي أن تسعى دول المنطقة للاستفادة من الإرشادات الدولية، مثل مبادئ البنك الدولي حول الإعسار وبرنامج تشخيص تقارير الالتزام بالمعايير والمواثيق، والدليل التشريعي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي حول الإعسار، وذلك من أجل التمكن من إصلاح أنظمة الإعسار المحلية. .

وليس من شك في أن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي حاليا تستدعي حلولاً عالمية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التنظيم المالي على الصعيد الوطني.(20)

و على ضوء ذلك فقد شددت -UNCTAD - على مدى سنوات عديدة، حتى عندما كانت الآفاق الاقتصادية العالمية إيجابية أكثر بكثير مما هي عليه اليوم، على الحاجة إلى الاتساق النظُمي من خلال تسليط الضوء على عيوب النظام الاقتصادي الدولي متحدياً النظرية الاقتصادية السائدة في تبريرها للتحرير المالي دون وجود إطار تنظيمي عالمي،خاصة و أن الاقتصاد العالمي تهدده اختلالات تجارية خطيرة مع تزايد احتمالات وقوع الاقتصاد الحقيقي رهينة نزوات الأسواق المالية وتقلباتها،وفي هذا الإطار يجب تعزيز الحوكمة النقدية والمالية الدولية، أي أن السبيل الوحيد لمعالجة أوجه القصور النظُمية وغيرها إنما يكون بالإصلاح الجذري للنظامين النقدي والمالي الدوليين عن طريق عمليات وآليات تعاونية متعددة الأطراف وواسعة النطاق تعزز دور البلدان النامية في الحَوكمة العالمية.(21)

أي أنه لا بد من بذل جهود متجددة لإنشاء ترتيب مؤسسي عالمي يحظى بدعم جميع الدول المعنية بحيث تضطلع فيه الحكومات وهيئات الإشراف والمؤسسات الدولية بدور حيوي، بما يمكّن المجتمع برمته من جني الثمار التي يمكن أن يؤتيها نظام سوقي تتخذ القرارات فيه بصورة لا مركزية ، لضمان كفاءة عمل أسواق السلع والخدمات المتناثرة، لا بد من تدخل متسق وحازم في الأسواق المالية تقوم به المؤسسات العليمة بالمخاطر النظُمية التي تتطلب نظرة مختلفة تماماً عما يتطلبه تقييم مخاطر المستثمرين الأفراد .

الخاتـــمة :

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن الخلل الكبير في أسس النظام الرأسمالي العالمي و في النظم الوضعية عامة، و التي تسببت في الشقاء و الضنك لحياة البشرية و جلبت لهم العديد من الأزمات المدمرة، خاصة مع تراجع مؤسسات الاقتصاد الحقيقي لصالح دور المنظومة المالية (المصرفية و غير المصرفية) في خلق الثروة مما يعكس ذلك درجة الانشطار بين النظام النقدي و المالي عن نظيره الحقيقي خاصة مع ضعف آليات الرقابة على المؤسسات المالية ، و من جهتها فالزوبعة المالية الملقبة "التسونامي المالي" (Tsunami financier) التي هزت أقدس أسس الفكر الرأسمالي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أكدت على شدة الترابط في الاقتصاد العالمي، مما يجعل الخروج منها مرتبط بالتعاون الدولي بإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الراهن بعد إصلاح قواعد و آليات عمل مؤسسات العولمة (FMI, BM, BIRD)

الهوامش و المصادر :

1- الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرفة السعودية ، دار البحوث و الدراسات الاقتصادية (2008/10//10) على الموقع الشبكي: www.saudichamers .org.sa
2- حسين حسين شحاتة ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي ، مكتب التعاون للدعوة و تربية الجاليات بمدينة الرياض ، على الموقع الشبكي : www.darlmashora.com
[3]- و يقصد بها تأجيل تسديد الدين أو استبدال القرض الواجب التسديد بقرض جديد بسعر فائدة أعلى كما كان المرابون يقولون في الجاهلية " أتقضى أم تربى"
[4]-حسين حسين شحاتة ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي، مرجع سابق
[5]-سامر مظهر قنطقجي : ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي ، على الموقع الشبكي : www.kantakji.com

6-Face à la crise , mobilisation citoyenne pour imposer nos exigences ; au site d'Internet :

http://www.solidaires .org

7-Mondialisation et la crise financière ,Les Dossiers de la Mondialisation - n° 10 – mai 2008 au site d'Internet : www.strategie.gouv.fr
8-Jacques Sapir Les racines sociales de la crise financière Implications pour l'Europe au site http://ddata.over-blog.com
[9]- حيث تنفق الو .م. أ 1 مليون دولار في كل ثلاثة دقائق لحربها على العراق مما يعكس ذلك نزيفا في السيولة العالمية و التمويل يكون باقتراض الحكومة من سوقها الداخلية أو من دول العالم من خلال إصدار سندات الخزينة .
[10]- حازم الببلاوي : الأزمة المالية الحالية / محاولة للفهم ، على الموقع الشبكي : www.libya-almostakbal.ne

11- ; Présentation du CAHIERS Lasaire n° 35 Avril 2008 « de la crise de subprime e à la crise financière » ; au site d'internet : www.lasaire.net

12-Chaire Finance Durable Investissement Responsable ;Groupe de Travail 2 ;Stratégie d'entreprise, relations avec les stakeholders et finance responsable ;Compte rendu de la réunion thématique du 27 janvier 2009 « Instabilité financière et gouvernance : les leçons de la crise » au site :
www.enseignement.polytechnique.fr/.../Compte%20rendu%20atelier%2027%20janv%2009.pdf

13- حسين حسين شحاتة كيـف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسماليةعلى أسـواق المال العـربية على الموقع الشبكي : www.darlmashora.com

14-ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول ، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربى الدورة السادسة والثلاثون (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أفريل 2009) ص:162

15- الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرفة السعودية ، دار البحوث و الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق
16- الرأسمالية الاقتصادية تغرق في الانهيار بعد الاشتراكية الشيوعية و الإسلام وحده هو العلاج الناجع و الواقي من الأزمات الاقتصادية ، على الموقع الشبكي : www.hisb-ut-tahir.org

17-« Réponse stratégique de l'OCDE à la crise financière et économique ; contributions à l'effort mondiale » au site ; www.oecd.org/dataoecd/3/22/42081203.pdf
18-;Les Dossiers de la Mondialisation n° 13 – mai 2009-« Quelle gouvernance mondiale

après la crise ? » ; Site Internet : www.strategie.gouv.fr

19--;Rapport aux évêques de la COMECE -« Gouvernance mondiale Notre responsabilité pour que la mondialisation devienne une opportunité pour tous » au site :www.comece.org/upload/pdf/pub_GG_010900_fr.pdf
20--r Moustapha Kassé , Président de l'Ecole de Dakar ; « Crise financière et perspective de réforme de la gouvernance mondiale : Pour l'Afrique », «Nous pas bougé ». au site d'internet :www.mkasse.com

21–الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف ،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظمية والتعاون الاقتصادي الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2009على الموقع الشبكي :

الملاحـــــــــــق

الجدول رقم -I-

مجمل الناتج المحلي الحقيقي و أسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري في بعض دوبل المغرب العربي خلال (2007–2010)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلكين[1]				رصيد الحساب الجاري[2]			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إفريقيا	٦,٢	٥,٢	٢,٠	٣,٩	٦,٣	١٠,١	٩,٠	٦,٣	١,٠	١,٠	-٦,٥	-٤,٧
المغرب العربي	٣,٥	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٣,٠	٤,٤	٣,٩	٣,٢	١٢,١	١٠,٦	-٢,١	-٠,٨
الجزائر	٣,٠	٣,٠	٢,١	٣,٩	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٣,٤	٢٢,٦	٢٣,٢	-١,٧	١,٤
المغرب	٢,٧	٥,٤	٤,٤	٤,٤	٢,٠	٣,٩	٣,٠	٢,٨	٠,٢	-٥,٦	-٢,٥	-٣,٠
تونس	٦,٣	٤,٥	٣,٣	٣,٨	٣,١	٥,٠	٣,٢	٣,٤	-٢,٦	-٤,٥	-٢,٩	-٤,٣

الجدول رقم –II–

استعراض عام لتوقعات تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لسنة 2010

	التغير من سنة إلى أخرى						التغير من ربع سنة رابع إلى الربع الرابع اللاحق		
			التوقعات الراهنة		الاختلافات عن التوقعات في تحديث آفاق الاقتصاد العالمي في يناير ٢٠٠٩		تقديرات	التوقعات الراهنة	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج العالمي[1]	٥,٢	٣,٢	-١,٣	١,٩	-١,٨	-١,١	٠,٢	-٠,٦	٢,٦
الاقتصادات المتقدمة	٢,٧	٠,٩	-٣,٨	٠,٠	-١,٨	-١,١	-١,٧	-٢,٦	١,٠
الولايات المتحدة	٢,٠	١,١	-٢,٨	٠,٠	-١,٢	-١,٦	-٠,٨	-٢,٢	١,٥
منطقة اليورو	٢,٧	٠,٩	-٤,٢	-٠,٤	-٢,٢	-٠,٦	-١,٤	-٣,٥	٠,٦
ألمانيا	٢,٥	١,٣	-٥,٦	-١,٠	-٣,١	-١,١	-١,٧	-٤,٤	٠,٠
فرنسا	٢,١	٠,٧	-٣,٠	٠,٤	-١,١	-٠,٣	-١,٠	-٢,٢	١,٤
إيطاليا	١,٦	-١,٠	-٤,٤	-٠,٤	-٢,٣	-٠,٣	-٢,٩	-٢,٩	٠,٢
إسبانيا	٣,٧	١,٢	-٣,٠	-٠,٧	-١,٣	-٠,٦	-٠,٧	-٢,٩	٠,٢
اليابان	٢,٤	-٠,٦	-٦,٢	٠,٥	-٣,٦	-٠,١	-٤,٣	-٢,٧	-٠,٦
المملكة المتحدة	٣,٠	٠,٧	-٤,١	-٠,٤	-١,٣	-٠,٦	-٢,٠	-٣,٢	٠,٦
كندا	٢,٧	٠,٥	-٢,٥	١,٢	-١,٣	-٠,٤	-٠,٧	-١,٩	١,٧
اقتصادات متقدمة أخرى	٤,٧	١,٦	-٤,١	٠,٦	-١,٧	-١,٦	-٢,٧	-١,٩	١,٧
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٥,٧	١,٥	-٥,٦	٠,٨	-١,٧	-٢,٣	-٤,٨	-١,٥	٣,٠
الاقتصادات الصاعدة والنامية[2]	٨,٣	٦,١	١,٦	٤,٠	-١,٧	-١,٠	٣,٣	٢,٣	٥,٠
إفريقيا	٦,٢	٥,٢	٢,٠	٣,٩	-١,٤	-١,٠	...	...	...
جنوب الصحراء	٦,٩	٥,٥	١,٧	٣,٨	-١,٨	-١,٢	...	...	...
أوروبا الوسطى والشرقية	٥,٤	٢,٩	-٣,٧	٠,٨	-٣,٣	-١,٧	...	...	...
كومنولث الدول المستقلة	٨,٦	٥,٥	-٥,١	١,٢	-٤,٧	-١,٠	...	...	...
روسيا	٨,١	٥,٦	-٦,٠	٠,٥	-٥,٣	-٠,٨	١,٢	-٤,٧	١,٠
ماعدا روسيا	٩,٩	٥,٣	-٢,٩	٣,١	-٣,٢	-١,٣	...	...	...
آسيا النامية	١٠,٦	٧,٧	٤,٨	٦,١	-٠,٧	-٠,٨	...	...	...
الصين	١٣,٠	٩,٠	٦,٥	٧,٥	-٠,٢	-٠,٥	٦,٨	٦,٩	٧,٩
الهند	٩,٣	٧,٣	٤,٥	٥,٦	-٠,٦	-٠,٩	٤,٥	٤,٨	٥,٩
بلدان "آسيان" الخمسة	٦,٣	٤,٩	٠,٠	٢,٣	-٢,٧	-١,٨	٢,١	١,٢	٣,٣
الشرق الأوسط	٦,٣	٥,٩	٢,٥	٣,٥	-١,٤	-١,٢	...	...	...
نصف الكرة الغربي	٥,٧	٤,٢	-١,٥	١,٦	-٢,٦	-١,٤	...	...	...
البرازيل	٥,٧	٥,١	-١,٣	٢,٢	-٣,١	-١,٣	١,٢	١,١	٢,٤
المكسيك	٣,٣	١,٣	-٣,٧	١,٠	-٣,٤	-١,١	-١,٧	-٢,١	٢,٥
للتذكرة									
الاتحاد الأوروبي	٣,١	١,١	-٤,٠	-٠,٣	-٢,٢	-٠,٨	...	...	...
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السوقية	٣,٨	٢,١	-٢,٥	١,٠	-١,٩	-١,١	...	...	...
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	٧,٢	٣,٣	-١١,٠	٠,٦	-٨,٢	-٢,٦	...	...	...
الواردات									
الاقتصادات المتقدمة	٤,٧	٠,٤	-١٢,١	٠,٤	-٩,٠	-١,٥	...	...	...
الاقتصادات الصاعدة والنامية	١٤,٠	١٠,٩	-٨,٨	٠,٦	-٦,٦	-٥,٢	...	...	...
الصادرات									
الاقتصادات المتقدمة	٦,١	١,٨	-١٣,٥	٠,٥	-٩,٨	-١,٦	...	...	...
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٩,٥	٦,٠	-٦,٤	١,٢	-٥,٦	-٤,٢	...	...	...
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)									
النفط[3]	١٠,٧	٣٦,٤	-٤٦,٤	٢٠,٢	٢,١	٠,٢	...	...	...
سلع غير الوقود (متوسط على أساس الأوزان الترجيحية للصادرات العالمية من السلع الأولية)	١٤,١	٧,٥	-٢٧,٩	٤,٤	١,٢	-٢,٩	...	...	...
أسعار المستهلكين									
الاقتصادات المتقدمة	٢,٢	٣,٤	-٠,٢	٠,٣	-٠,٥	-٠,٥	٢,١	-٠,١	٠,٤
الاقتصادات الصاعدة والنامية[2]	٦,٤	٩,٣	٥,٧	٤,٧	-٠,١	-٠,٣	٧,٧	٤,٤	٤,٠
سعر الإقراض بين بنوك لندن (ليبور، ٪)[4]									
على الودائع بالدولار الأمريكي	٥,٣	٣,٠	١,٥	١,٤	٠,٢	-١,٥	...	...	...
على الودائع باليورو	٤,٣	٤,٦	١,٦	٢,٠	-٠,٦	-٠,٧	...	...	...
على الودائع بالين الياباني	٠,٩	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,١	...	...	...

ملحوظة: يفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتا عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٢٥ فبراير إلى ٢٥ مارس ٢٠٠٩. وقد تم تعديل الأوزان الترجيحية القطرية المستخدمة في تكوين معدلات النمو الكلي لمجموعات البلدان.

[1] التقديرات والتوقعات ربع السنوية تمثل ٩٠٪ من الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية العالمية.

[2] التقديرات والتوقعات ربع السنوية تمثل ما يقارب 77٪ من الاقتصادات الصاعدة والنامية.

[3] المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي، وغرب تكساس الوسيط وقد بلغ متوسط سعر النفط ٩٧,٠٣ دولارا للبرميل في ٢٠٠٨؛ ويفترض بلوغه ٥٢,٠٠ دولارا في ٢٠٠٩، و٦٢,٥٠ دولارا في ٢٠١٠، وذلك استنادا إلى أوضاع أسواق المعاملات المستقبلية.

[4] السعر لستة أشهر بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، ولثلاثة أشهر بالنسبة لمنطقة اليورو.